

التنظيم القانوني لظاهرة التلوث الرقمي

"البريد الإلكتروني المزعج نموذجا"

Legal regulation of the phenomenon of digital pollution

"Spam Email Example"

بوكر رشيدة*

جامعة عبد الحميد بن بادس – مستغانم، الجزائر

rachida.bouker@univ-mosta.dz

- تاريخ الإرسال: 2023/09/04 - تاريخ القبول: 2024/02/28 - تاريخ النشر: 2024/04/28

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بحث ممارسة سيئة أصبحت شائعة مؤخرا، تسببت في سلسلة من الأضرار ذات الأهمية في العالم الرقمي، يطلق عليها بـ "البريد الإلكتروني المزعج" الذي يمكن اعتباره من أهم مظاهر التلوث الرقمي، بداية من وضع تعريف واضح له قادر على التعامل مع الأشكال المختلفة التي تغطيها هذه الممارسة، ومعالجة المشاكل القانونية التي نتج عنها، مع محاولة نهج تحليل مقارن للنماذج القانونية لتنظيمها ومكافحتها في مختلف الدول، لتتوصل الدراسة في النهاية إلى ضرورة دمج الآليات التقنية مع القانونية حتى نكون أمام مكافحة فعالة.

الكلمات المفتاحية: التلوث الرقمي، البريد الإلكتروني المزعج، البريد الإلكتروني، تضخم البريد الإلكتروني

Abstract: This study aims to examine a bad practice that has become common recently, causing a series of important damages in the digital world, called "spam," which can be considered the most important manifestation of digital pollution. It began by developing a clear definition of it that is capable of dealing with forms. The various types covered by this practice, and addressing the legal problems that result from it, while attempting a comparative analysis of the legal models to combat it in various countries, so that the study ultimately concludes with the necessity of integrating technical mechanisms with legal ones in order to be faced with an effective fight.

Keywords: Digital pollution, spam, E-mail. Email amplification

* المؤلف المرسل: بوكر رشيدة

مقدمة:

لقد أصبح استخدام التقنيات المعلومات الجديدة ممارسة شائعة اليوم، لدرجة ان الناس أصبح يعتمدون عليها دون ان يدركوا ذلك، فقد أصبح الجميع جزء من المجتمع الافتراضي في العصر الرقمي الذي نعيشه. عصرا احدث تغييرات كبيرة في نطاق الأعمال التجارية والتسويق بل وفي جميع الأنشطة تقريبا باعتباره يعتمد على استخدام الأنترنت التي أصبحت الأداة الأساسية التي تسمح بالدخول في عصر المعرفة.

لقد أدى النمو التدريجي للأنترنت خاصة في فرعها التجاري، الى ظهور طرق جديدة للاعلان من خلال عرض السلع والخدمات من خلالها عبر ما يسمى بـ "البريد الإلكتروني"، فقد أصبح هذا الأخير الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف الاعلانية بسرعة وبتكلفة معقولة، فأصبحت بعض المواقع الإلكترونية ترسل أعداد كبيرة من رسائل البريد الإلكتروني، والتي غالبًا ما تكون ذات طبيعة تجارية. إلى أشخاص لم يكن للمرسل اي اتصال بهم . وذلك بعد تجمعهم لعناوينهم الإلكترونية خاصة في المناطق العامة على الإنترنت. وقد تكون المعلومات المرسله ليست ذات أهمية لبعض المستلمين، ليجد المستخدم نفسه مضطر إلى إفراغ صناديق البريد لديه لإفساح المجال لرسائل البريد الإلكتروني الأكثر أهمية.

وهكذا، فبعد كانت رسائل البريد الإلكتروني وسيلة اتصال بسيطة وسريعة، أصبحت أيضا مصدرا رئيسيا للتلوث الرقمي¹ في البيئة الرقمية، إذ ظهر بذلك ما اصطلح على تسميته بالبريد الإلكتروني المزعج. Spam خالقا بذلك مشكلة كبيرة لتطوير التجارة الإلكترونية ومجتمع المعلومات بصفة عامة.

ونظرا لما يسببه البريد المزعج من سلسلة من الأضرار والصراعات ذات الأهمية في العالم الرقمي، برزت الحاجة الى ضرورة إيجاد تنظيم قانوني لهذه الممارسة، وبناء على ذلك، ومن أجل فهم أفضل لها والمشاكل التي تسببها، كان من المهم ان نتساءل على الجهود التي بذلتها الدول في سبيل ايجاد اليات لمكافحة من الناحية القانونية؟

¹ينجم التلوث الرقمي اليومي عن استخدامنا شبهالمسيئ للتكنولوجيات الجديدة، ولعل من بين أنواعه التلوث الذي يتم ارساله بواسطة البريد الإلكتروني، يعد التلوث الرقمي (التأثير البيئي للتكنولوجيا الرقمية) الناجم عن إرسال رسائل البريد الإلكتروني ظاهرة غير معروفة كثيرا بين مستخدمي هذه الخدمات. في الواقع، نتلقى جميعا حوالي عشرة رسائل بريد إلكتروني يوميا، ويأتي معظمها من مواقع تجارية أو نشرات إخبارية أو حتى رسائل البريد الإلكتروني العشوائية ورسائل البريد الإلكتروني الاحتيالية.

إن لرسائل البريد الإلكتروني تأثير سلبي على البيئة وتمثل جزءا كبيرا من التلوث الرقمي العالمي . غالبًا ما تساهم رسائل البريد الإلكتروني هذه، التي لا يتم فتحها، في ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال وجودها البسيط في صناديق البريد لدينا. على المستوى الدولي، تشير التقديرات إلى أن 4% من انبعاثات الغازات الدفيئة تنتج عن التلوث الرقمي. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على :

ShivRatan Agrawal ; Digital Pollution and Its Impact on the Family and Social Interactions ,Journal of Family Issues ,Volume 42 ,Issue 11 Omri Ben-Shahar ,Data Pollution ,Journal of LegalAnalysis ,Volume 11 ,2019 ,P 104

ولمعالجة هذه الإشكالية، ارتأينا أن نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل وتفسير هذه الممارسة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها ومخاطرها بهدف الوصول الى وصف وتعريف متكامل لها. مع تحليل القوانين المختلفة ذات الصلة بمشكلة البريد المزعج والمقارنة فيما بينها من حيث المناهج التي اعتمدتها.

وفي سبيل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، قسمنا البحث الى بحثين، تناولنا في المبحث الأول ماهية البريد الإلكتروني المزعج وقسمناه الى المطلبين، تناولنا في المطلب الأول دراسة مفهوم المصطلح، أما المطلب الثاني فخصصناه لدراسة خصائصه الأساسية

أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة الحماية القانونية كمدخل لمواجهة البريد الإلكتروني المزعج من خلال دراسة النظم الفنية للحماية في المطلب الأول، والنظم القانونية في المطلب الثاني.

المبحث الأول: ماهية البريد الإلكتروني المزعج

من الضروري في بداية الدراسة تحديد مفهوم البريد الإلكتروني لجعل من الممكن تاطير موضوع دراستنا، وتحديد بدقة (المطلب الأول) لإستخراج العناصر التي تكون موضوع تاملات مستقبلية والتي تشكل أهم خصائصه (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مفهوم مصطلح البريد الإلكتروني المزعج

سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب الى تعريف مصطلح البريد الإلكتروني، ثم التطرق لأهم الطرق المستخدمة في ممارسته

الفرع الأول: محاولة تعريف مصطلح البريد المزعج

نشير في البداية الى أنه لا يوجد مصطلح موحد للدلالة على هذا النوع من التلوث المعلوماتي في البيئة الرقمية، فهناك من يطلق عليه البريد العشوائي، أو البريد المزعج، البريد الملوث، البريد غير المرغوب فيه، الرسائل الاقتحامية، الإغراق بالرسائل، تضخيم البريد الإلكتروني. . . إلّا أننا نفضل من جانبنا استخدام مصطلح البريد الإلكتروني المزعج كترجمة لكلمة **SPAM** باللغة الإنجليزية و **spamming** باللغة الفرنسية كونه الأكثر تعبيراً عن هذه الظاهرة.

اما بالنسبة لمسألة تعريفه، فقد تعددت التعريفات التي سبقت له، فقد عرفه البعض على أنه " ارسال هائل للرسائل غير المرغوب فيها عبر البريد الإلكتروني مهما كان محتواها والغرض منها، من

مرسل معروف أو مجهول، الى مجموعة من الأشخاص دون موافقتهم المسبقة¹ كما عرف على أنه "إرسال رسائل الكترونية غير مطلوبة وبأعداد كبيرة لأهداف تجارية"² او انه "تراسل نسخ مكررة بعدد كبير من دات الرسالة بالنظام التراسلي بما يترتب عليه عدم سير النظام التقني المعلوماتي سيرا مضطربا³ أو أنه "إرسال كميات كبيرة من الرسائل غير المرغوب فيها، عن طريق الوسائل الإلكترونية أو الهاتفية، بغض النظر عن محتواها والغرض منها، مصدرها معروفاً أو مجهولاً، ويتم إنتاجه من البيانات التي تسمح بتحديد الهوية لأصحابها، وغالباً ما تكون عناوين البريد الإلكتروني، والتي يتم استخدامها بشكل غير منتظم" كما عرفه البعض بشكل مختصر على أنه "استقبال عدد كبير من الرسائل الإلكترونية المزعجة"⁵

وفي دات السياق عرّفته وكالة حماية البيانات الإسبانية على أنه "أي نوع من الاتصالات غير المرغوب فيها يتم إرسالها عبر الوسائل الإلكترونية"⁶.

وبشكل أكثر تحديداً، وصفت اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات بفرنسا هذه الممارسة على أنها "الإرسال المكثف - والمتكرر في بعض الأحيان - لرسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيها، والتي غالباً ما تكون ذات طبيعة تجارية، إلى أشخاص لم يكن للمرسل أي اتصال بهم من قبل، والذي استولى على عنوانه الإلكتروني في المناطق العامة على الإنترنت: منتديات المناقشة، والقوائم البريدية، والأدلة، والمواقع، وما إلى ذلك."⁷

بعد استعراضنا للتعريفات السابقة، نلاحظ بداية أنها متقاربة من بعضها البعض، وإنها حاولت استيعاب هذا النوع المستحدث من الممارسات المسيئة في البيئة الرقمية، ألا أننا نتفق أكثر مع التعريف الذي أورده اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات الفرنسية كونهيليبي العديد من المتطلبات والمعايير

¹Klervi Renaudin «Le spamming et le droit : analyse critique et prospective de la protection juridique des "spammés"» thèse Pour obtenir le grade de docteur, Spécialité : Sciences Juridiques – Droit Privé, Université Grenoble Alpes, France, 2011, p. 24

²د. بولين انطونيوس أيوب، الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 191.

³د. عمر محمد أبو بكر بن يونس، الجرائم الناشئة عن استخدام الأنترنت، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2004، ص 355

⁴Klervi Renaudin. OP, CIT, P 35

⁵Gary Miller . How to Can Spam2 Vanderbilt Journal of Entertainment and Technology Law 127 (2020) Available on the following website: <https://scholarship.law.vanderbilt.edu/jetlaw/vol2/iss1/9>

⁶Francisco José Aranda Serna ; The Legal Regulation of Spam: An International Comparative Study . journal of Innovations in Digital Marketing. Murcia, Spain. 2022. P3

⁷Défini par la CNIL comme " l'envoi massif – et parfois répété- de courriers électroniques non sollicités «le plus souvent à caractère commercial «à des personnes avec lesquelles l'expéditeur n'a jamais eu de contact et dont il a capté l'adresse électronique dans les espaces publics de l'Internet : forums de discussion «listes de diffusion , annuaires ,sites Web ,etc. "

Cécile ALVERGNAT (Rapport CNIL présenté par) «Le publipostage électronique et la protection des données personnelles», 14 oct. 1999, Paris, spéc. p. 1, (10_08_2023) Disponible sur le site suivant : <http://membres.multimania.fr/gretaales/docs/publpost.pdf>

التعريفية له¹، فبحق فحتى نكون امام بريد مزعج يجب ان تكون الرسالة غير شخصية وفي الغالب تكون ممارسة إعلانية، مطبقة على العديد من المستلمين الآخرين، وذلك دون موافقتهم.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف البريد العشوائي على أنه " ارسال رسائل غير مرغوب فيها ومتكررة في بعض الأحيان الى اشخاص انطلاقاً من بياناتهم الشخصية المستخدمة دون موافقتهم المسبقة، تهدف عادة إلى عرض منتج أو خدمة أو شركة أو تسويقها أو محاولة إثارة الاهتمام بها يتم إرسالها عبر نظم المراسلات الإلكترونية مما يسبب مخاطر ومشاكل كبيرة للمستخدمين" وبأكثر دقة، يمكن تقسيم ممارسة البريد المزعج الى مرحلتين: مرحلة التجميع المسبق للبيانات الشخصية . ومن ناحية أخرى، إرسال البريد المزعج.

الفرع الثاني: طريقة ممارسة البريد الإلكتروني المزعج

يعد العدوان بارسال البريد المزعج اكثر صور العدوان على قواعد البيانات تداولاً، بل واشهرها، فالعدوان هنا ليس عدواناً على الأنترنت ذاتها، وانما تعد الأنترنت وسيلة للعدوان، فهو مشكلة تواجه البريد الإلكتروني تحديداً وتمس قاعدة بياناته من حيث كونها تنتهي بسبب التضخم الحادث فيه الى عدم الحركة والإمتناع عن تادية الخدمة المناط بها²، الأمر الذي يؤدي بالضرورة الى حالة من عدم التوازن في التعامل التقني معه، من حيث حركة استدعائه والتعامل معه، وهو الأمر الذي قد يسبب مشاكل كبيرة للمتعامل به.

ويتم هذا السلوك عن طريق وصول عدد ضخم من رسائل مجهولة المصدر الى حساب البريد الإلكتروني للمستلم النهائي، ويستخدم في إرسالها برامج معدة خصيصاً لذلك، وهي برامج محظورة لكونها تهدد قواعد البيانات بتضخيم قاعدة عمل البريد الإلكتروني، وغالباً ما يستخدم مرسل البريد العشوائي برامج آلية (تسمى "برامج الروبوت") لإرسال آلاف أو ملايين رسائل البريد الإلكتروني مرة واحدة.

بحيث اذا امتلا لم يعد بالإمكان فتح او التعامل معه، وعادة ما تتضمن هذه الرسائل موضوعات فاضحة او مواد دعائية لمشروعات وهمية ويطلق على موضوعاتها في مصطلحات الأنترنت البريد التافه JUNK BULK MAIL .³

¹والتي ستكون محل تحليل في المطلب الثاني من هذا المبحث

²KennethC. Amaditz, Canning Spam in Virginia: Model Legislation to Control Junk E-mail 4 Va. J. L. & Tech. 1 (1999). P3, (10_08_2023) Available on the following website http://www.vjolt.net/vol4/issue/home_art4.html.

³د. عمر محمد أبو بكر بن يونس، المرجع السابق، ص 351

ويفترض لدى الشخص مرسل البريد المزعج ان يقوم بفتح حساب عبر الأنترنت لدى احد مواقع الويب التي تقدم هذه الخدمة وعبر مقدم خدمة الأنترنت ¹ISP. وفي هذه الحالة يتم ارسال هذه الرسائل عبر الحصول على عناوين البريد الإلكتروني للمستخدمين بعدة طرق: اد يمكن ان يستخدم برامج الحصاد لجمع العناوين الإلكترونية الموجودة في المناطق العامة على الأنترنت من مواقع الويب، منتديات المناقشة، والأدلة والقوائم البريدية.

فمرسلي الرسائل الإقتحامية يستخدمون برمجيات مصممة خصيصا لتسهيل عملية التحصيل، فهناك روبوتات خبيثة وروبوتات سبام لمسح الشبكة باستمرار بحثا عن العلامة @ ليتم امتصاصها بواسطة هذه البرامج، وبفضل هذا النوع من روبوت الفهرسة "زاحف الويب او عنكبوت الواب" سيكون المرسل قادر على جمع كمية كبيرة من العناوين الإلكترونية من رابط الى رابط، مما يسمح له ببناء قوائم توزيع واسعة في فترة زمنية قصيرة وبتكلفة أقل. ²

الى جانب ذلك، هناك ما يسمى بهجوم القاموس "التوليد العشوائي للعناوين"، يمكن ان يلجا مرسل البريد الى قرصنة الأدلة ويسمى أيضا هجوم حصاد الدليل DHA ، تعمل هذه التقنية على إعادة تشكيل العناوين الإلكترونية من مجموعة كلاسيكية مثل تركيب وإعادة تركيب لقب واسم مستخدم الأنترنت ³.

علاوة على ذلك، هناك طرق أخرى تسمح لهم بالحصول على العناوين عن طريق شراء ملفات العناوين .

هذا وتجدر الإشارة في هذا المقام، ان التطور الذي حصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن ظهرت معرفات رقمية جديدة، التي قد تكون في المستقبل ذات أهمية كبيرة لمرسلي البريد المزعج، وهذا هو الحال بالنسبة للبلوتوث، فهذا الأخير بيانات تسمح للشخص بالتعريف عن نفسه عبر اتصال البلوتوث باعتباره شكل جديد من الاتصالات اللاسلكية قصيرة المسافة، ولذلك فمن المناسب عدم قصر البيانات محل الحماية التي يعالجها مرسلي البريد الدعائي على عناوين البريد الإلكتروني فقط، ولكن لاستهداف أي بيانات على نطاق واسع، هذا من جهة

من جهة ثانية، فعلى الرغم من أن البريد المزعج يتم ارساله الكترونيا " رسائل الكترونية" وذلك عبر البريد الإلكتروني كقناة رئيسية حاليا، إلا أن أنظمة المراسلة: مثل الرسائل القصيرة أو الوسائط المتعددة

¹د، خالد ممدوح إبراهيم، حجية البريد الإلكتروني في الإثبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 142

²Art Available on the following website [Http://www.casparm.org/emails-spam.htm](http://www.casparm.org/emails-spam.htm)

³Klervi Renaudin ،op ،cit ،p 81

أصبحت بالفعل هدفا لهجمات البريد المزعج، حيث أنها موجودة أيضا في تطبيقات المراسلة الفورية مثل Whatsapp¹، وهو ما يجب ان يشمل التنظيم القانوني لهذه الممارسة.

إنطلاقا بما سبق ذكره، نخلص أن ممارسة البريد المزعج تطرح مشكل أساسي فيما يتعلق بالقواعد المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، ألا وهو تقييم الوسائل المطبقة للسماح للأشخاص المحتملين بالموافقة المسبقة، أو الاعتراض، وهو ما سنتطرق اليه في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: خصائص البريد الإلكتروني المزعج

من خلال التعريف الذي خلصنا اليه في هذه الدراسة للبريد الإلكتروني المزعج غير المرغوب فيه، يتضح أن لهذا الأخير خصائص معينة، ولعل أبرزها:

الفرع الأول: ارسال ضخم ومتكرر أحيانا للرسائل : ويكون ذلك وفق تقنيات مختلفة، ويكون الحال معقد عندما يكون "البريد الإلكتروني المزعج" هدفاً لتفجير البريد، بمعنى هجوم يتكون من إرسال كمية كبيرة من رسائل البريد الإلكتروني لنفس عنوان البريد الإلكتروني لأغراض ضارة (ازدحام النطاق الترددي مما يؤدي إلى بطء الاتصال بالإنترنت، والازدحام في الرسائل الإلكترونية²).

الفرع الثاني: الطبيعة غير المرغوب فيها للرسائل المرسلّة :ومعنى ذلك أن المستلم لم يوافق على الاستلام مقدّمًا. وهذا المعيار يسمح لنا أيضًا بذلك التمييز بين البريد المزعج والرسالة الإخبارية، والتي تعني أنها "رسالة مرسلّة من موقع سبق أن قام مستخدم الإنترنت بالتسجيل فيه" ³ففي هذه الحالة فإن المستخدم أعطى موافقته على تلقي الرسائل المستقبلية.

مع الإشارة في هذا المقام، أنه لا يمكن اعتبار أي رسالة غير مرغوب فيها بمثابة بريد مزعج، نظرًا لأن العديد من رسائل البريد الإلكتروني التي يتم إرسالها قد لا يتم التوقع بتلقيها. وإنما يجب ان تسبق عملية الإرسال هذه مرحلة " جمع البيانات الشخصية للمرسل اليه".

وفي هذا الإطار، ممكن أن يكون "مرسل البريد الإلكتروني المزعج" قد جمع عناوين البريد الإلكتروني بطريقة مابانتظام، إلا أن عدم شرعية هذه الممارسة لا تكشف عن نفسها إلا في مرحلة

¹ Agencia Española de Protección de datos (2018). Manual de legislación europea en materia de protección de datos. Luxembourg: Publications Office for the European Union. Available on the following website https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fracoe-edps-2018-handbook-data-protection_es.pdf

Francisco José Aranda Serna ; op,cit ,p 3

² Klervi Renaudin ,op ,cit,P32

³) Disponible sur le site suivant : <http://www.cnil.fr/index.php?id=1269>

استخدامها لأغراض ممارسة البريد الإلكتروني المزعج. وفي حالات أخرى قد يتم استخدام الخوارزميات التي تسمح بدمج معايير معينة لمحاولة تخمين عناوين البريد الإلكتروني لمجال معين¹.

ومهما كانت الطرق المستخدمة في عملية تجميع البيانات الشخصية كما سبق وتم دراستها، فإنها تعد غير قانونية مادام لم يتم الحصول عليها بموافقة مستخدم الأنترنت وإعطائه فرصة الاعتراض أو الموافقة، مما يجعل جميع عمليات المعالجة اللاحقة غير قانونية².

الفرع الثالث: انعدام الإتصال المسبق بين مرسل البريد الإلكتروني المزعج والمتلقي: تعتبر ممارسة غير مشروعة، ومن تم بريدا غير مرغوبا فيه متى لم يسبق للمستلم التواصل مع المرسل من قبل، ومن قبيل ذلك مشغل موقع الويب الذي قام بجمع عناوين زوار موقعه ومن تم استغلال هذه العناوين بشكل غير مشروع. ببيعها إلى طرف ثالث دون الحصول على موافقة مسبقة من الأشخاص المعنيين أو استخدامها لأغراض أخرى غير تلك المقصودة في البداية³.

الفرع الرابع: تعدد اغراض الرسائل غير المرغوب فيها: خلافا للقانون الفرنسي المتعلق بالثقة في الإقتصاد الرقمي الذي حصر نطاق تطبيق المادة 22 منه على الرسائل ذات الطبيعة التجارية⁴، وسعت اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحرياتمن طبيعة هذه الرسائل عند تعريفها للبريد المزعج، وهو ما يستفاد صراحة بقولها " **le plus souvent à caractère commercial** ". وحسنا فعلت، ذلك أنه وإن كان في الغالب أن الغرض التجاري من ارسال البريد الإلكتروني المزعج _أحد الأغراض المحتملة-، وهو الشكل الأصلي والذي يهدف الى نشر فائدة منتج ما أو إمكانية الحصول عليه بسعر اقل من سعر السوق . ومع ذلك هناك أيضا رسائل تحوي على أنواع أخرى من المحتوى تعتبر بريدا الكترونيا مزعجا، ومثال ذلك الرسائل ذات المحتوى السياسي، وشحنات الفيروسات، والخداع والأخبار الزائفة ... وما الى ذلك، فالعبرة هنا في الإزعاج الذي يعاني منه المستلمون الناتج عن التلقي المتواصل للرسائل غير المرغوب فيها وليس من غرضها⁵.

¹ Islam ،K. ،Amin ،A. ،Islam ،R. ،Mahbub ،N. I. ،Showrov ،I. H. ،&Kaushal ،C. (2021). Spam-Detectionwith Comparative Analysis and Spamming Words Extractions. In 2021 9th International Conference on Reliability ،Infocom Technologies and Optimization (Trends and Future Directions)(ICRITO) (pp. 1-9). IEEE

Francisco José Aranda Serna ; op,cit ,p 3

²Murielle-Isabelle CAHEN. LE SPAMMING ،ART Disponible sur le site suivant <https://2u.pw/bOiwuHr>

³³KlerviRenaudin. OP ,CIT ,P 34

⁴ Loi n° 2004-575 du 21 juin 2004 pour la confiance dans l'économie numérique ،J. O. n° 143 du 22 juin 2004

⁵KlerviRenaudin. OP ,CIT p,34

الفرع الخامس: تعدد أنواع ومخاطر البريد الإلكتروني المزعج¹: أصبحت التقنيات التي يستخدمها مرسلو البريد الإلكتروني المزعج أكثر براعة، كما أنها تتميز بالتغيير لتتماشى وتطور الوسائل الفنية التي تحاول إيقافها، ولهذا السبب فإن تصنيف البريد الإلكتروني المزعج معقد نوع ما.

ولعل من أكثر أنواع البريد الإلكتروني شيوعاً هو: الإحتيال على الشركات مع التصيد الإحتيالي المعروف بأسلوب **الهندسة الاجتماعية**، الذي يحاول المهاجم من خلاله إلى الحصول على المعلومات السرية من الضحية بطريقة إحتيالية على أساس أنه طرف ثالث موثوق².

هناك البرامج الضارة "الفيروسات" وهي مصممة خصيصاً لإصابة نظام التعامل وسرقة المعلومات الشخصية، فضلاً على البريد العشوائي لليانصيب، الإعلانات التجارية ومهما تعددت أنواعه، أصبح البريد الإلكتروني المزعج يشكل مشكلة لمستخدمي البريد الإلكتروني. وحسب آخر الإحصائيات³ اعتباراً من يوليو 2021، كان 283 ملياراً من أصل 41.336 مليار رسالة بريد إلكتروني غير مرغوب فيها، وهو ما يمثل أعلى مستوى من البريد العشوائي سنة 2021 وتأتي غالبية رسائل البريد الإلكتروني العشوائية هذه من دول مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا.

إذن، يستمر تلوث صندوق البريد الإلكتروني بالبريد المزعج، لي طرح لنا مشاكل متعددة بالفعل ولعل أهمها:

أولاً: البريد المزعج يتعدى على خصوصية مستخدمي الإنترنت: لا يعتبر البريد المزعج في حد ذاته برنامجاً ضاراً. ومع ذلك، يمكن أن يحتوي على برامج ضارة يمكن أن تتضمن وظائف متعددة للاستيلاء على البيانات السرية، بما في ذلك تلك التي تسمح بالوصول إلى مواقع البنوك الإلكترونية. فعلى سبيل المثال، يمكنهم التقاط صور للشاشة والتحكم في جهاز الكمبيوتر المصاب ثم إرسال رسائل غير مرغوب فيها عبر هذا الكمبيوتر، ومعرفة الموقع الجغرافي له وما إلى ذلك.⁴

فضلاً عن ذلك، تعتبر جميع التشريعات المعنية بالحياة الخاصة وحمايتها عبر الشبكة عنوان البريد الإلكتروني معلومة اسمية يجب المحافظة عليها، خصوصاً وأن العنوان الإلكتروني يتضمن بلد الشخص وأحياناً اسمه إذا كان العنوان هو نفسه الاسم، ولذلك فإن حصد أعداد كبيرة من هذه العناوين المتروكة

¹**Evangelos Moustakas**, Combating Spam through Legislation: A Comparative Analysis of US and European Approaches, Available on the following website: <https://2u.pw/EIzgiqy>

²**Francisco José Aranda Serna** ; op.cit , p 3

³**Jyothiika Moorthy** . 23 Email Spam Statistics to Know in 2023 . Available on the following website <https://2u.pw/Jsr2Lg3>. **Radicati** , **Statista 1** , **Statista 2** , **Profile Books** <https://www.statista.com/statistics/420391/spam-email-traffic-share/>

⁴**Quels sont les dangers du spam ?** Disponible sur le site suivant <https://fqdn.fr/2009/12/17/quels-sont-les-dangers-du-spam/>

على الشبكة نتيجة التخاطب أو المناقشة أو التراسل أو غيرها من الخدمات تم توجيه الرسائل لهؤلاء الأشخاص يعتبر تعديا على حرمة الحياة الخاصة، خصوصا اذا كانت هذه الرسائل من الكثرة التي تعيق عند قراءتها عمل صاحب العنوان الشرعي المرسل اليه، لأنه سوف يواجه مشكلة في تحري وفرز الرسائل المطلوبة من الرسائل غير المطلوبة التي جرى ارسالها اليه. وتتعد المشكلة اكثر اذا ما تم تضمينها لحسان طراودة او لفيروس فتصبح المشكلة مركبة.¹

ثانيا: المخاطر الأمنية: تحتوي رسائل البريد الإلكتروني عادة على تعليمات برمجية ضارة قد تؤدي الى خرق لأمن منظومة المعلومات في اغلب الحالات. بما يلحق الضرر بتلك النظم والمعني بها. ويكون الضرر كبيرا، إذا كان النظام المعلوماتي يرجع لشركة من الشركات التجارية فتتعرض أسرارها التجارية لمخاطر الإفشاء والإطلاع عليها من قبل الشركات الأخرى المنافسة.

اكثر من ذلك، يمكن لمخترق النظام انتحال هوية صاحب البريد الإلكتروني وارسال رسائل لقائمة الأصدقاء لديه، كما لو كان صاحب البريد الإلكتروني الحقيقي هو من قام بارسالها. وهو ما يشكل في المقابل انتهاكا للهوية الرقمية للمستخدم². كما من المحتمل أن تؤدي ارسال شحنات متعددة الى تعطيل تشغيل نظام الرسائل، خاصة إذا كانت العملية تستهدف تفجير بريدي، حيث تؤدي الى انقطاع خدمات البريد الإلكتروني او حدوث خلل يؤدي الى فقدان رسائل البريد الإلكتروني المهمة .³

ثالثا: عمليات التصيد الاحتيالي: إن عمليات الاحتيال عبر الإنترنت لخداع المستهلك شائعة جدًا، وتستخدم البريد المزعج بشكل كبير كأداة اتصال، حيث يتلقى المستخدم بريداً عشوائياً يمثل فرصة جيدة لتوجيهه إلى موقع يحتوي على منتجات مزيفة، أو أن يقع ضحية للتصيد الاحتيالي من خلال التفكير في شراء منتج أو خدمة عبر هذا الموقع، فإنه في الواقع قد أرسل بياناته السرية إلى مؤلفي البريد المزعج. بما في ذلك كلمة المرور الخاصة بحسابه المصرفي وهو ما يجعله يقع ضحية للاستيلاء على أمواله.

فضلا عما سبق، يتسبب البريد المزعج في ضياع الوقت المستغرق في قراءة الرسائل وحذفها⁴، وهو الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الإنتاجية للشركات، كما قد تختلف التكلفة اعتماداً على تكلفة الساعة

¹ د. بولين انطونيوس أيوب. المرجع السابق، ص 191

² ما شاء الله الزوي، لمواجهة الجناية للبريد الإلكتروني الدعائي غير المرغوب فيه، مجلة البحوث القانونية، المجلد 5، العدد 1، جامعة مصراتة كلية القانون، 2017، ص 52

³ Klervi Renaudin. OP ,CIT p ,50

⁴ هذا ووفقا لدراسة أجريت بتكليف من المفوضية الأوروبية، يدفع المشتركون في الإنترنت، دون علمهم، مبلغاً يقدر بنحو 10 مليار يورو سنوياً كتكاليف الاتصال، فقط من أجل تلقي رسائل غير مرغوب فيها.

⁴ Murielle-Isabelle CAHEN. LE SPAMMING ,ART Disponible sur le site suivant: <https://2u.pw/bOiwuHr>

لكل موظف. كما يمكن أن يعاني مزودو خدمة الإنترنت FAI أيضًا من البريد المزعج . بشكل غير مباشر، في كل مرة يستخدم "مرسلي البريد المزعج" شبكة مزود خدمة الإنترنت "لإغراق البريد الإلكتروني للمشاركين فيها. يمكن لهذه الرسائل البريدية الضخمة أن تزعج شبكتها بشدة وتتسبب في الفوضى، لأنه يمكن أن يؤدي إلى شلل شبكتها وهو ما يضع مزود خدمة الإنترنت أمام مشاكل عديدة، مثل هذه الأعطال الفنية قد تؤثر عليه السمعة التجارية ودفع بعض المشاركين الساخطين إلى إنهاء العقد وبالتالي يعرضها لخسارة معينة في الأرباح¹.

المبحث الثاني: الحماية القانونية كمدخل لمواجهة البريد الإلكتروني المزعج

رغم ان خدمات الرسائل الإلكترونية صممت في البداية لتكون وسيلة موثوقة وسريعة للتواصل، فان الطابع التقني وخطورة ارسال الرسائل غير المرغوب فيها ساهم الى حد كبير في تشويه صورتها، ولذلك كان من الضروري ان تسعى مكافحة البريد المزعج الى تعزيز امن وموثوقية هذه الخدمات وخدمات الأنترنت على نطاق واسع، ولتحقيق هذه الغاية كان من الضروري النظر الى مكافحة البريد الإلكتروني من وجهة نظر قانونية، بعد ان اثبتت نظم الحماية الفنية عدم فعاليتها لوحدها في المكافحة.

المطلب الأول: عدم كفاية نظم الحماية التقنية

يبدو أن مكافحة البريد الإلكتروني المزعج هي سباق حقيقي للتسلح التقني من قبل مرسلي البريد الذين يستغلون التقنية في وضع تحسينات مستمرة للوصول الى هدفهم، خاصة ما تعلق بمرحلة جمع البيانات، وبين الفنيين المختصين في المجال التقني الذين يسعون الى إيجاد حلول تقنية قادرة على ضمان استلام رسائل البريد الإلكتروني المشروعة، مع حظر الرسائل غير المرغوب فيها، ولعل من أهم الوسائل التقنية:

الفرع الأول: تصفية البريد الإلكتروني *filtrage des mails*: تتم تلك التصفية من خلال بعض البرامج التي تثبت على الخادم وتسمح لمستخدمي البريد الإلكتروني أن يتعرف على رسائل البريد الإلكتروني المزعجة ويرفضها، وقد تعيق هذه التصفية وصول الرسائل الإلكترونية المزعجة الى البريد الإلكتروني للمستخدمين بشكل تلقائي دون أي تدخل منهم، من خلال تحديد بعض الكلمات المفتاحية في البرنامج المثبت على الخادم، وكلما وجد البرنامج رسالة تتضمن كلمة أو أكثر من الكلمات المحددة لا يسمح بالرسالة بالمرور ويحجزها في سلة المهملات لديه. ولضمان حسن عمل البرنامج ولزيادة فعاليته

¹ Klervi Renaudin. OP ,CIT p,50

في تقنية البريد الإلكتروني، تتنوع الكلمات المفتاحية التي يعمل من خلالها البرنامج بشكل كبير، بحيث يتوقع مصممو البرنامج كل الكلمات التي من الممكن أن يستخدمها القائمون بهذا العمل¹.

الفرع الثاني: القوائم السوداء والبيضاء

القوائم السوداء لعناوين البريد الإلكتروني أو النطاقات "مرسلي البريد العشوائي": تتكون هذه التقنية من تسجيل جميع عناوين البريد الإلكتروني أو أسماء النطاقات الخاصة بالمرسلين الذين تم تحديدهم على أنهم مرسلي البريد المزعج في قاعدة بيانات، وبالتالي فإن إنشاء هذه القائمة يسمح لخدم البريد باستقبال أو رفض أي منها .

من الناحية العملية، اثبتت هذه العملية انها مرهقة للغاية لأنها تتطلب تحديث القوائم باستمرار من قاعدة البيانات المتوفرة على شبكة الإنترنت.

القوائم السوداء لعناوين IP الخاصة بخوادم مرسلي البريد العشوائي المعروفة: بالإضافة الى التغيير المنتظم للخدم/ تتغير عناوين IP أيضا تدريجيا مما يحد من فعالية هذه القوائم السوداء بمرور الوقت حيث يمكن حظر الرسائل المرسلة من نفس عنوان IP فقط، وبالتالي فإن نطاقها ينفذ الى حد انه من الضروري تحديثها يدويا باستمرار.²

القوائم البيضاء " حظر رسائل البريد الإلكتروني المشروعة ولكن غير المعروفة ": علاوة على القوائم السوداء تتكون القوائم البيضاء من تجميع قائمة بأسماء النطاقات او عناوين البريد الإلكتروني او عناوين ip من المرسلين الذين تم تحديدهم على أنهم موثوقون، ومن مساويء هذه التقنية انها تحظر رسائل البريد الإلكتروني الشرعية الواردة من مصادر جديدة .

الفرع الثالث: حزم برامج مكافحة الرسائل: تتوفر أيضا مرشحات البريد الإلكتروني اعتمادا على المحتوى، ولكنها برامج لا تؤدي لنتائج دقيقة نتيجة الأشكال والطرق المختلفة التي تأتي عليها محتويات الرسالة، وتعمل هذه البرامج على فحص الرسالة والبحث داخلها عن جملة معينة أو كلمات تؤدي لدلالات بعينها، ووفقا لهذه الطريقة فإن هذا النوع من المرشحات ربما تقوم بمنع رسائل عادية بينما تسمح في أحيان أخرى بمرور رسائل سبام، ومن أشهر حزم برامج مكافحة الرسائل الإعلانية برنامج SPAM و ASSASIN و ANTI SPAM وغيرها³.

¹كوثر سعيد عدنان خالد، حماية المستهلك الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2012، ص 215

²KlerviRenaudin. OP ,CIT p ,96

³د، خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 152

يتضح لنا مما سبق أهمية الدور الذي تلعبه نظم الحماية التقنية في وقف استمرار الرسائل الإقحامية، إلا أنها في الواقع اثبتت فشلها مقابل نجاح أنشطة مرسلي هذه الرسائل وقدرتهم على الابتكار المستمر للبقاء في صدارة الهجوم المضاد للحماية الفنية، سواء في مرحلة جمع البيانات أو مرحلة ارسال البريد المزعج، مستغلين ادنى خلل في هذه النظم، خاصة ان هذه الرسائل تسبب العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتجاوز مجرد "des bits et des octet"، وهو الأمر الذي لا يخلو من الحاجة الى إيجاد تنظيم قانوني لها.

المطلب الثاني: نظم الحماية القانونية من البريد الإلكتروني المزعج

حتى تكون مكافحة دات فعالية من مخاطر البريد الإلكتروني المزعج، كان من الضروري ان يكون هناك تنظيم قانوني لهذه الممارسة، وفي ذلك اختلفت الدول في تبنيها نهجا قانونيا موحدًا.

فالبعض اتجه الى تكريس نظام يمكن أن نقول أنه "صارم" وهو نظام الرضا الصريح المسبق او ما يسمى ب " نظام الإشتراك " opt-in ويقصد به " الحصول على ادن قبل ارسال رسائل البريد الإلكتروني ويتطلب الحصول على هذا الإذن عمل اجابي من المرسل حيث يلتزم قبل ارساله أي رسالة الكترونية الى المستخدم ان يحصل على رضائه المسبق، فإذا لم يرغب هذا الأخير في هذه الرسائل فلا يستطيع المرسل أن يرسل اليه رسائله الإلكترونية"¹

ونتيجة لذلك فان أي رسالة يتم ارسالها دون الحصول على موافقة مسبقة من المستلم تعتبر تلقائيا غير قانونية.² والموافقة هنا تتم بعدة طرق، ولعل الطريقة الأكثر شيوعا هو الضغط على ايقونة موافق من قبل المرسل اليه وإعادة ارسال الرسالة الى المرسل او رفضها بالضغط على ايقونة غير موافق، او باهمالها والتي تفيد كذلك الرفض.

وإذا ما تمت الموافقة، ففي هذه الحالة فإن نطاقها الزمني يشمل حتى المراسلات اللاحقة، مع إمكانية اعتراض المستخدم على وصول هذه الرسائل فيما بعد، وفي هذه الحالة على المرسل الالتزام بذلك.³

ويعتبر هذا النظام أكثر حماية للمتلقي، رغم ما وجه له من انتقادات كونه يؤدي الى شلل تطور التجارة الإلكترونية كون ان البريد الإلكتروني أداة أساسية للتتقيب التجاري .

¹د. شريف محمد غانم، التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر شبكة الأنترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 108 .

²Klervi Renaudin. OP ,CIT p,223

³د.صلاح الدين بوحمل، البريد الإلكتروني المزعج والآليات القانونية والتقنية لمواجهته، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 6 العدد

3، 2021، ص 203

والبعض الآخر من الدول اتجهت الى تبني نظام مرن وهو " نظام قائمة الرفض او الإعتراض l'opt-out"، وفق هذا النظام لا ينظر الى ممارسة المزجج على انه سلوك عدواني، ولذلك فان ارسال الرسائل التجارية مسموح بها من حيث المبدأ، ومع ذلك فان أي معارضة لاحقة من المستلم تعبر عن رغبته في عدم تلقي رسائل جديدة تجعل أي ارسال لاحق لهذه المعارضة ارسال غير قانوني¹.

وتبعاً لذلك، فإن هذا النظام يعني المنقب من طلب إذن من مستخدم الإنترنت لإرسال بريد إلكتروني. كما يتطلب فعل مادي من هذا الأخير لكي لا يتم الإتصال بعد ذلك.

يظهر التحليل السابق جلياً من خلال التعارض بين النظامين الفرنسي والأمريكي، وهو ما سنتناوله في الفرع الأول كنموذجين للدول الأجنبية، مع تبيان نهج المشرع الجزائري في الفرع الثاني كنموذج للدول العربية.

الفرع الأول: نظم الحماية القانونية من البريد الإلكتروني المزجج في الدول الأجنبية

أولاً: دول الإتحاد الأوروبي "فرنسا"

يعتبر المشرع الأوروبي من المشرعين السابقين في تكريس نظام **opt-in** ، في البداية جاء التوجيه الأوروبي الصادر في 20 مايو 1997، المتعلق بحماية المستهلك فيما يتعلق بآبارام العقود عن بعد²، والمنقول بموجب الأمر رقم 741-2001 المؤرخ 23 أغسطس 2001: عزز أمن التجارة الإلكترونية، ولا سيما من خلال توسيع نطاقها بتطبيق البيع عن بعد لتقديم الخدمات، ولكن فيما يتعلق بإرسال البريد الإلكتروني المزجج، فقد أنشأ التوجيه نهج " **l'opt-out** " في مادته 10 (يجب على مستخدم الإنترنت اختيار عدم تلقي رسائل البريد الإلكتروني)، مع ترك إمكانية اختيار " **l'opt-in** " للدول الأعضاء.

في 13 نوفمبر 2001، اعتمد البرلمان الأوروبي اقتراحاً لتوجيهه " بشأن معالجة البيانات الشخصية وحماية الخصوصية في قطاع الاتصالات الإلكترونية "؛ لقد خصص نظام **l'opt-in** وهذا في مادته 13 ولكن فقط للرسائل النصية القصيرة، وأعلن أنه ضد استخدام ملفات تعريف الارتباط دون موافقة مستخدم الإنترنت، لكنه ترك الاختيار للولايات فيما يتعلق بالنظام الذي سيتم اعتماده فيما يتعلق بالرسائل غير المرغوب فيها. رسائل البريد الإلكتروني.

¹ Klervi Renaudin. OP ,CIT p ,224

² DIRECTIVE 97/7/CE DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 20 mai 1997 concernant la protection des consommateurs en matière de contrats à distance (JO L 144 du 4. 6. 1997 ,p. 19)

وعلى إثر هذا الاقتراح، صدر تقرير باختيار نظام opt-out " " خوفاً من أن يشكل نظام opt-in "عائقاً أمام تطور التجارة الإلكترونية في أوروبا مقارنة بمناطق أخرى من العالم.

وفي أعقاب الانتقادات الشديدة التي أثارها موقف البرلمان، اعتمد المجلس الأوروبي أخيراً موقفاً مشتركاً بشأن هذا التوجيه في 21 يناير 2002 واتخذ موقفاً مؤيداً لـ "الاشتراك"، opt-in وبالتالي، لم يعد أمام الدول الأعضاء الاختيار بين النظامين.

أعاد البرلمان الأوروبي التأكيد على مبدأ الاشتراك في إرسال "الاتصالات غير المرغوب فيها بغرض التسويق المباشر". وتم عرض النص بعد ذلك على مجلس الوزراء للحصول على الموافقة النهائية، ليتم نشره في الجريدة الرسمية في نهاية شهر يوليو/تموز 2002.

وهكذا كرس التوجيه رقم EC/58/2002 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 12 يوليو 2002 بشأن معالجة البيانات الشخصية وحماية الخصوصية في قطاع الاتصالات الإلكترونية (توجيه الخصوصية والاتصالات الإلكترونية)¹ نهج opt-in مغطياً الرسائل النصية القصيرة والرسائل الإلكترونية التي يتم تلقيها. وذلك بمقتضى المادة 13 منه التي نصت " لا يجوز استخدام البريد الإلكتروني للمستخدمين لأغراض التسويق المباشر إلا بعد الحصول على موافقتهم المسبقة"²

هذا وقد استتنت الفقرة الثانية من نفس المادة الأشخاص الذين سبق له التعامل مع عملائهم الكترونياً، في سياق بيع منتج أو خدمة حيث، يجوز لهم استخدام تفاصيل الاتصال الإلكترونية هذه لأغراض مماثلة شريطة أن يتم منح هؤلاء العملاء بشكل واضح وصريح خيار الاعتراض مجانياً.³ هذا وينص التوجيه الأوروبي للخصوصية الإلكترونية، وكذلك اللائحة العامة لحماية البيانات (النافذة في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2018) (على أن موافقة المستخدمين على التسجيل في قاعدة البيانات يجب أن تكون صريحة وإيجابية.

¹ Directive 2002/58/CE du Parlement européen et du Conseil du 12 juillet 2002 concernant le traitement des données à caractère personnel et la protection de la vie privée dans le secteur des communications électroniques (directive vie privée et communications électroniques) Journal officiel n° L 201 du 31/07/2002 p. 0037 - 0047

² 1. L'utilisation de systèmes automatisés d'appel sans intervention humaine (automates d'appel) «de télécopieurs ou de courrier électronique à des fins de prospection directe ne peut être autorisée que si elle vise des abonnés ayant donné leur consentement préalable.

³ Nonobstant le paragraphe 1 «lorsque «dans le respect de la directive 95/46/CE «une personne physique ou morale a «dans le cadre d'une vente d'un produit ou d'un service «obtenu directement de ses clients leurs coordonnées électroniques en vue d'un courrier électronique «ladite personne physique ou morale peut exploiter ces coordonnées électroniques à des fins de prospection directe pour des produits ou services analogues qu'elle-même fournit pour autant que lesdits clients se voient donner clairement et expressément la faculté de s'opposer «sans frais et de manière simple «à une telle exploitation des coordonnées électroniques lorsqu'elles sont recueillies et lors de chaque message «au cas où ils n'auraient pas refusé d'emblée une telle exploitation.

أصبح إذا مبدأ الاشتراك **opt-in** راسخاً على نطاق واسع في عالم البريد الإلكتروني. وقد تبنته معظم الدول الأوروبية¹. كما هو الشأن في فرنسا، فتحت القيادة السياسية للاتحاد الأوروبي، أصدر المشرع الفرنسي القانون رقم 575 لسنة 2004 بشأن الثقة في الاقتصاد الرقمي ليحدد نهج الاختيار **opt-in** كآلية لحماية المستهلك وفقاً لتوجيه الخصوصية والاتصالات الإلكترونية، وذلك بمقتضى المادة 22 منه. ، حيث أخضع أي تنقيب مباشر مثل إرسال بريد إلكتروني أو مكالمات هاتفية لموافقة الشخص. فإذا لم يتم الحصول على هذه الموافقة، فسيتم اعتبار هذا الأسلوب بريداً إلكترونياً مزعجاً.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المسؤولة عما يقارب 90 بالمئة من البريد الإلكتروني المزعج في العالم²، فإنها في المقابل من الدول الرائدة في وضع القواعد الأساسية لتشريعات الأنترنت، ويعد القانون الفدرالي المعروف بـ: **CAN SPAM ACT** الصادر في 16 ديسمبر 2003 من أشهر القوانين لمكافحة البريد الإلكتروني المزعج متبنياً نظام قائمة الرفض أو الاعتراض **opt-out**.

هذا ويسمح القانون الاتحادي بإرسال رسائل البريد الإلكتروني التجارية غير المرغوب فيها على أن يتضمن كل بريد إلكتروني تجاري آلية إلغاء الاشتراك محددة بوضوح والتي تسمح للمستلمين بحظر إرسال رسائل البريد الإلكتروني التجارية المستقبلية إلى عنوان بريدهم الإلكتروني⁴. وآلية الاعتراض هذه يمكن أن تتخذ شكلين:

- عنوان بريد إلكتروني يمكن للمستلم الرد عليه؛

- آلية استجابة على الأنترنت، على سبيل المثال رابط تشعبي لصفحة ويب يسمح للمستخدم بإلغاء الاشتراك من القائمة.

ويجب أن تعمل هذه الآلية لمدة 30 يوماً على الأقل. . بعد إرسال كل رسالة، ويجب تلبية طلبات إلغاء الاشتراك خلال 10 أيام عمل.

¹ وكذلك هو الشأن في كندا وأستراليا

² Francisco José Aranda Serna ,OP . CIT , P 5

³ For more information on the CAN-SPAM ,see the Federal Trade Commission website ,<https://www.ftc.gov/tips-advice/business-center/guidance/can-spam-act-compliance-guide-business>.

⁴ عبد الهادي فوزي العوضي، الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 91 92

التنظيم القانوني لظاهرة التلوث الرقمي "البريد الإلكتروني المزعج نموذجاً"

هذا وأخضع قانون CAN-Spam مؤلفي "البريد الإلكتروني المزعج لعقوبات تصل إلى 50,120 دولارًا أمريكيًا، وقد يتم تحميل أكثر من شخص مسؤولية الانتهاكات. على سبيل المثال، قد تتحمل كل من الشركة التي يتم الترويج لمنتجها في الرسالة والشركة التي أنشأت الرسالة المسؤولية القانونية

فضلاً عما سبق، فإن . البريد الإلكتروني الذي يقدم ادعاءات مضللة حول المنتجات أو الخدمات قد يخضع أيضاً لقوانين تحظر الإعلانات الخادعة، (مثل المادة 5 من قانون لجنة التجارة الفيدرالية (FTC)).

هذا ويجرم قانون CAN-SPAM بعض الانتهاكات الجسيمة التي قد تؤدي إلى فرض غرامات إضافية. و عقوبات جنائية - بما في ذلك السجن - لكل من:

- الوصول إلى جهاز كمبيوتر شخص آخر لإرسال البريد العشوائي دون إذن،
- استخدام معلومات خاطئة للتسجيل في حسابات بريد إلكتروني أو أسماء نطاقات متعددة،
- ترحيل أو إعادة إرسال عدة رسائل غير مرغوب فيها من خلال جهاز كمبيوتر لتضليل الآخرين بشأن أصل الرسالة،
- جمع عناوين البريد الإلكتروني أو توليدها من خلال هجوم القاموس (ممارسة إرسال بريد إلكتروني إلى عناوين مكونة من أحرف وأرقام عشوائية على أمل الوصول إلى أرقام صحيحة)¹،

الفرع الثاني: مكافحة القانونية للبريد الإلكتروني المزعج في الدول العربية

بعد أن قمنا بدراسة المناهج المختلفة لتنظيم البريد الإلكتروني المزعج في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، سنقوم بدات الدراسة ولكن في ظل التشريع الجزائري، كنموذج للدول العربية في تنظيمها لهذه المسألة.

وبالرجوع الى المنظومة القانونية الجزائرية، نجد أن المشرع قد نظم البريد الإلكتروني المزعج من خلال قانون التجارة الإلكترونية رقم 18_05² وذلك في اطار تنظيمه للإشهار الإلكتروني.

¹CAN-SPAM Act: A Compliance Guide for Business . Available on the following website:
<https://2u.pw/a7nUuBu>

²قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية. جريدة رسمية عدد 28، مؤرخة في 16 ماي 2018.

حيث تنص المادة 32 منه " يجب على المورد الإلكتروني ان يضع منظومة الكترونية يسمح من خلالها لكل شخص بالتعبير عن رغبته في عدم تلقي أي اشهار منه عن طريق الاتصالات الإلكترونية دون مصاريف او مبررات.

وفي هذه الحالة يلزم المورد الإلكتروني بما يأتي:

تسليم وصل استلام عن طريق الاتصالات الإلكترونية يؤكد من خلاله للشخص المعني تسجيل طلبه.

اتخاذ التدابير اللازمة لتلبية رغبته في غضون 24 ساعة.

ان ما يمكن ملاحظته من خلال المادة السابقة، ان المشرع قد تبنى نظام الإعتراض **opt-out**، حيث أجاز للمورد الإلكتروني ان يرسل الرسائل الإشهارية عن طريق الاتصالات الإلكترونية الى المستهلكين دون الحاجة الى الحصول على موافقتهم الصريحة المسبقة، مع الزامه للمورد الإلكتروني ان يضع تحت تصرف المرسل اليه آلية لإلغاء الاشتراك محددة بوضوح، وقد عبر عنها صراحة بـ "منظومة الكترونية . . . والتي تسمح للمستلمين بالتعبير عن رغبته في رفض تلقي أي اشهار منه عن طريق الاتصالات الإلكترونية دون مصاريف أو مبررات. مما يجعل أي رسالة الكترونية لاحقة على هذا الإعتراض تعتبر غير قانونية، ومن تم تخضع صاحبها لأحكام المادة 40 التي تعاقب بغرامة من 50000 دج الى 500000 دج

إلا أنه وبالرجوع للمادة 33 من نفس القانون نجدها تنص على أنه " في حالة نزاع، ينبغي للمورد الإلكتروني ان يثبت ان ارسال الإشهارات الإلكترونية خضع للموافقة المسبقة والحرّة. وان شروط المادة 30 أعلاه قد تم استيفائها"

يتضح للوهلة الأولى من خلال قراءة مضمون هذه المادة، أن المشرع تبنى هو الآخر نظام الرضا الصريح المسبق او ما يسمى بـ " نظام الإشتراك " **opt-in**. ويظهر ذلك من خلال عبارة " . . . ارسال الإشهارات الإلكترونية خضع للموافقة المسبقة والحرّة. . . " كما تفيد عبارة " في حالة نزاع " أنهيمنع على المورد الإلكتروني ان يرسل اشهاراته الإلكترونية الا بعد الحصول على موافقة مسبقة وصريحة من المستهلك . ومن تم يمكن القول أن المشرع جمع بين النظامين¹

إلا أنه والمتتبع للمناهج السابقة، يخلص بذلك الى المنطق الذي يوجه المشرع كلا من هذين النهجين، فادا ما تم اعتبار البريد غير المرغوب فيه بمثابة تهديد سيختار المشرع نظام الرضا الصريح

¹ انظر في هذا الإتجاه: صلاح الدين بوحلمة، المرجع السابق، ص 206

المسبق " opt-in، وعلى العكس من ذلك اذا تم اعتباره اكثر حيادية أي كاسلوب تجاري يساهم في تطوير التجارة الإلكترونية فان اختيار المشرع سيكون نحو نظام قائمة الرفض او الاعتراض opt-out.

فما هو نهج المشرع الجزائري؟

يبدوان المشرع الجزائري تبني النظام الصارم معتبرا الرسائل الإشهارية المرسلّة عبر الاتصالات الإلكترونية تهديداً ومن تم تخضع لنظام الرضا المسبق الصريح من قبل المستخدم قبل ارسالها، على أن يضع المورد الإلكتروني تحت تصرف المستهلك منظومة معلوماتية للتعبير عن رغبته في عدم تلقي أي رسالة اشهارية مستقبلا.

خاتمة

من خلال ما سبق، يتضح أن البريد الإلكتروني المزعج يعتبر من أهم مظاهر التلوث الرقمي للبريد الإلكتروني، لأنه يمكن أن يملأ صناديق البريد الوارد برسائل غير مرغوب فيها ويزدحمها بمعلومات غير ذات صلة. وهو ما يطرح في المقابل العديد من المشاكل التي تتجر عنه. بما يدعو الحاجة إلى ضرورة وضع تنظيم فعال لهذه الرسائل الإقتحامية.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. البريد الإلكتروني المزعج الية يتم استخدامها الكثيرون للترويج لمحتوى مسيء وغير قانوني،
2. ممارسة البريد المزعج تنقسم الى مرحلتين: مرحلة التجميع المسبق للبيانات الشخصية . ومرحلة إرسال البريد العشوائي.
3. ان ممارسة البريد الإلكتروني المزعج لا تتم في القوت الحالي عبر البريد الإلكتروني فحسب، ببا ان ارسال واستقبال الرسائل الاعلانية غير المرغوب فيها يمكن أن تتم عبر تطبيقات المراسلة الفورية.
4. لا يمكن النظر الى مكافحة البريد الإلكتروني المزعج من وجهة نظر فنية فقط، ولكن من الضروري اتباع نهج يتضمن تدابير قانونية وتنظيمية تكميلية
5. لم تسر التشريعات المختلفة على نسق واحد فيما يخص التنظيم القانوني للبريد المزعج، فهناك من تبنت نظام صارم وهو الرضا المسبق opt-in لمستخدمي الإنترنت لتلقي العروض

قبل إرسال أي بريد إلكتروني. في حين فضلت أخرى نظام مرن وهو نهج الإعتراض-opt Out وهو أكثر فائدة للمنقيين لأنه يمكنهم حشد مستخدمي الإنترنت مباشرة والذين لا يمكنهم إلا معارضة إرسال العروض لاحقاً.

6. على خطى المشرع الفرنسي، تبنى المشرع الجزائري نظاماً صارماً، معتبراً الرسائل الإشهارية المرسلة عبر الاتصالات الإلكترونية تهديداً ومن تم تخضع لنظام الرضا المسبق الصريح من قبل المستخدم قبل إرسالها، على أن يضع المورد الإلكتروني تحت تصرف المستهلك منظومة معلوماتية للتعبير عن رغبته في عدم تلقي أي رسالة إشهارية مستقبلاً.

ومن التوصيات التي يمكن اقتراحها في هذا الإطار:

1. تعتمد القدرة على تنظيم مكافحة البريد الإلكتروني المزعج على قدرة تطبيق القانون، فضلاً على نطاق الصلاحيات التي تتمتع بها سلطات تنفيذ القانون، ومن قبيل ذلك تعزيز فرص التعاون الدولي مع مقدمي خدمات الإنترنت.

2. على المشرع التدخل لتحديد نظام الموافقة السابقة بشكل واضح من حيث قواعده وحدوده والا فانه سيصبح غير فعال في مكافحة البريد المزعج.

3. تعزيز الوعي المعلوماتي بين مستخدمي الإنترنت حول المخاطر الكامنة في الكشف عن بياناتهم على الشبكة وتزويدهم بها.